العلاقات الجزائرية الأوروبية من اتفاقيات التعاون المشروط إلى اتفاقيات الشراكة الموسعة: الواقع واستشراف المستقبل.

Algerian-European relations from conditional cooperation agreements to enlarged partnership agreements: fact and Prospecting.

مراد حجاج

جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر، m.hadjadj@univ-boumerdes.dz

تاريخ الإرسال: 2019/10/14 **تاريخ القبول:** 2019/10/23 **تاريخ النشر:** 2020/01/01

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تفسير العلاقات الترابطية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، انطلاقا من تحليل مبادرات التعاون، بالتركيز على الجانبين الاقتصادي والأمني، من خلال طرح الإشكالية:ما هو مستقبل العلاقات الجزائرية الأوربية على ضوء الاستراتيجيات والسياسات التي اعتمدتها الجزائر لإدارة علاقاتها مع الطرف الأوربي؟ وكمحاولة لاختبار الفرضية الآتية: يشكل العمق الجيوستراتيجي للجزائر الدافع لاهتمام الطرف الأوربي بالشراكة معها وتحيينها بما تقتضيه التحديات الجديدة، ارتأينا الاستعانة بالمنهج الاستشرافي كمنهج علمي يهدف إلى تقديم جملة من البدائل المتوقعة التي تساعد على الاختيار الواعي لمستقبل أفضل. وكنتيجة أساسية نقول أن الموقف الجزائري كان قائما على بناء شراكة حقيقية موسعة مع الاتحاد الأوربي مبنية على قاعدة رابح رابح، إلا أن عدم قدرة المبادرات التقليدية على مواجهة التحديات الجديدة للمنطقة أدى إلى الجمود في الشراكة مما استلزم التفكير في مشاريع جديدة لاستيعاب مختلف التحولات الاقتصادية والأمنية.

الكلمات المفتاحية: *تعاون دولي ؛ شراكة جزائرية أوربية؛حوار متوسطي؛ استشراف المستقبل.*

Abstract:

This study aims to analyzing the relations between Algeria and the European Union, focusing on the economic and security aspects, by asking the problem: What is the future of Algerian-European relations in the presence of the Algerian's strategies and policies, adopted by the European party? and to test the hypothesis: Algeria's geostrategic depth is the motivation for the European party's interest updating it with the new challenges, We use the Prospective approach as a scientific method aimed at providing a range of expected alternatives that help to choose a better future. As a main result, the Algerian attitude was based on building a real and partnership with the European Union "winner winner", but the inability of the traditional initiatives to meet the new challenges of the region led to a stalemate in the partnership, which necessitated a new projects to accommodate the various economic and security Transitions.

Keywords: *international cooperation; Algerian-European partnership; Mediterranean Dialogue; Prospecting.*

* **المؤلف المرسل: مراد حجاج، m.hadjadj@univ-boumerdes.dz**

مقدمة:

تعتبر اتفاقيات التعاون الإقليمي والشراكة الاقتصادية إحدى أهم سمات الاقتصاد العالمي المعاصر، لما أصبحت تشكله من أهمية في بنيان الاقتصاد الدولي، فحجم التجارة المتداولة في إطار اتفاقيات التكامل الإقليمي تشكل نسبة مهمة من حجم التجارة الدولية، وتسعى هذه الورقة البحثية لتبيان علاقات الترابط بين الطرفين الجزائري والأوربي من خلال تطور الموقف الجزائري من المبادرات التي طرحها الاتحاد الأوروبي بداية من اتفاقية التعاون الاقتصادي مع المجموعة الأوروبية ثم مسار برشلونة، وصولاً إلى السياسة الأوروبية للجوار، حيث تهدف الجزائر من وراء هذه الشراكة إلى تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني من خلال الاستفادة من المزايا التي تتمتع بها تلك الدول في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدمج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي.

تندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات المستقبلية التي تعتمد تقنية السيناريوهات، ويبقى الهدف المباشر لهذا النوع من للدراسات ليس فقط التخطيط أو وضع الاستراتيجيات، بل توفير القاعدة المعرفية لصناع القرار تدعمهم لصياغة الاستراتيجيات، فكل عمل جاد غالباً ما يكون مسبوقاً بعمل استشرافي جيد وعلى هذا الأساس **نطرح سؤال البحث التالي:** - ما هو مستقبل العلاقات الجزائرية الأوربية على ضوء الاستراتيجيات والسياسات التي اعتمدتها الجزائر لإدارة علاقاتها مع أوربا في إطار سياساتها الاقتصادية والأمنية؟

من خلال هذا السؤال البحثي سنحاول دراسة مختلف السياسات التي انتهجتها الجزائر في سبيل تحقيق أقصى درجة من الأرباح وكذا إبراز دور التعاون في إحداث النمو الاقتصادي والاستقرار الأمني الذي لطالما سعت الجزائر من اجل تحقيقهما كما سنحاول اختبار مدى صدقيه **الفرضية الآتية:** - يشكل العمق الجيوستراتيجي للجزائر الدافع الأساسي لاهتمام الطرف الأوربي بالشراكة معها وتحيينها بما تقتضيه التحديات الجديدة.

إن الإجابة على سؤال البحث وفرضيته يستوجب الاستعانة بمنهج يساعد على تحليل موضوع الشراكة الجزائرية الأوربية وفهم وتفسير الارتباطات الأساسية التي تقوم عليها ولاستخلاص الاستنتاجات الصحيحة، قصد الوصول إلى النتيجة المرجوة، وارتأينا الاستعانة بالمنهج ألاستشرافي كمنهج علمي ملائم لطبيعة الموضوع، والذي لا يستهدف التنبؤ بالمستقبل، بل إلى تقديم جملة من البدائل المتوقعة التي تساعد على الاختيار الواعي لمستقبل أفضل، بإعطاء صورة كلية عن الظاهرة موضوع البحث، وكذا تحديد خصائصها و طبيعة العلاقات الموجودة بين عناصرها وتفسيرها، ثم تقديم سيناريوهات تساعد صانع القرار على الاختيار الرشيد، عبر خطة مكونة من ثلاثة محاور رئيسية.

1. التعاون الجزائري الأوربي: الجذور والتطور

إنّ العلاقات التي تجمع الجزائر كجمهورية مستقلة بالاتحاد الأوربي ليست نتاج اليوم إنما تعود إلى فترة ما بعد الاستعمار حيث مرّ المسار التاريخي للعلاقات الجزائرية الأوروبية بعدة مراحل شهدت من خلالها هذه العلاقات عدة تطورات وأحداث ونتائج، ولعلّ ما ميزّ هذه العلاقة الاهتمام الكبير بالجزائر من طرف الاتحاد الأوروبي وهذا ا رجع لما تتمتع به من مؤهلات وامتيازات.

أ- جذور العلاقات الجزائرية الأوربية:

شغل موضوع العلاقات الجزائرية الأوروبية مكانة هامة في جدول أعمال كلا الطرفين ولقد تبلور ذلك عن طريق خطوات كثيرة ومفاوضات كبيرة منذ مطلع السبعينات، حيث اهتم الاتحاد الأوروبي كثيرا بمسالة الشراكة مع بلدان البحر المتوسط بشكل عام والجزائر بشكل خاص لتمتعها بسوق جديدة وواسعة، وموقع مميز بتمركزها وسط بلدان المغرب العربي وباعتبارها بوابة لإفريقيا (لعلو 1997،ص. 155).

امتازت العلاقات الجزائرية الأوربية دائما بالارتباط وهذا نظرا لوجود عوامل ساعدت على ذلك أهمها العامل الجغرافي بين كل من الجزائر وأوروبا أو العوامل التاريخية باعتبار أن الجزائر مستعمرة فرنسية سابقا إضافة إلى العامل الاقتصادي حيث يعتبر الاتحاد الأوربي أول شريك اقتصادي للجزائر.

لم توقع الجزائر اتفاقية شراكة مع المجموعة الأوربية على غرار ما فعلت تونس 1969م بل انتظرت لسنة 1976 لتدمج مع البلدان المتوسطية عقد اتفاقية تعاون مع الأوربيين، وذلك لان العلاقات الجزائرية الأوربية طبعتها الخصوصية منذ أواخر الخمسينيات ، فالاقتصاد الجزائري كان جزء لا يتجزأ من الاقتصاد الأوربي على غرار كل الولايات الفرنسية المسماة ولايات ما وراء البحار فكانت غالبية القطاع الزراعي 2700000 هكتار بين حوالي 2200 معمر أي 40 بالمائة من المساحات المزروعة.(خضر1993،ص.87).

وكذا في إطار الارتباط الاقتصادي الارتفاع السريع للصادرات الجزائرية تجاه أوروبا وخاصة المواد الهيدروكربونية وهذا ما أعطى للجزائر مكانة في علاقتها الخارجية مع أوروبا على عكس تونس والمغرب، وكذا تأميم البترول سنة 1971 والدور المبادر للجزائر داخل منظمة الأقطار المصدرة للبترول والاختيار التصنيعي في الإستراتيجية الاقتصادية الجزائرية، كل هذا أثر بشكل مباشر في العلاقات بين المجموعة والجزائر سواء على المستوى الكمي أو الكيفي، فأصبحت العلاقات ناتجة عن تداخل عدة قوى متناقضة وانطلاقا من هذه العناصر سعت الجزائر طوال الستينيات إلى الاستفادة من ازدواجية طبيعتها فمن جهة جزء مرتبط بأوروبا تقليديا بحكم الاستعمار من جهة أخرى منتج للنفط تحتاج أوروبا لضغطه وبهذا تحصلت على امتيازات تجارية لدى أوربا، وهكذا استطاعت الجزائر توقيع اتفاقية شراكة مع المجموعة الأوربية الاقتصادية على غرار تونس والمغرب، وبالمقابل الحصول على الأفضلية لصادرتها نحو المجموعة كما أكدته اتفاقية أيفيان، و لكن بعد الستينيات قررت ايطاليا بشكل فردي رفض منح أفضلية لصادرات الجزائر، تقرر انطلاقا من 1972 فتح مفاوضات مع الدول الأوروبية قصد الوصول إلى اتفاق في إطار السياسة المتوسطية للمجموعة , لقد عرفت المفاوضات الأوربية الجزائرية عدة صعوبات وذلك لأن المجموعة الاقتصادية الأوربية اقترحت النظام التفضيلي 5/4 من الصادرات الجزائرية التي يجب أن تخضع للحقوق الجمركية لكن العرض لم يتحقق إلى 6 بالمائة من الصادرات الجزائرية غير النفطية كما أن المجموعة الاقتصادية الأوربية اقترحت تخفيض 60 بالمائة من الحقوق الجمركية وفرضت عليها احترام السعر المرجعي ورفضت دخول النفط المصفى فالحدود (لعلو 1997،ص. 155).

الخريطة 1: أنابيب الغاز المتوجهة من الجزائر نحو اوروبا

المصدر:-https://www.econostrum.info/Sonatrach-nie-vouloir-fermer-le-gazoduc-Maghreb-Europe_a24780.html

ب - تطور التعاون الجزائري الأوربي: الاقتصاد والأمن:

يعد مؤتمر برشلونة 1995 م والذي وضعت فيه أطر الشراكة الاورومتوسطية والذي مهد للشراكة الجزائرية الأوربية امتدادا لتطورات واجتماعات سابقة بدأت منذ السبعينات فنجد نجد ما يسمى بالسياسة المتوسطة الجزئية والسياسة المتوسطة الشاملة، السياسة المتوسطية المحدودة كذلك مبادرة الأمن والتعاون في المتوسط حوار 5+5 وفي ما يلي شرح موجز لكل من هذه المؤتمرات والاجتماعات:

- **السياسة المتوسطية الجزئية**: تتمثل هذه السياسة في اتفاقية التعاون بين الجماعة الأوربية والعديد من الدول المتوسطية ومنها الجزائر ويشمل هذا النظام تنشيط المبادلات التجارية والمعونات الفنية والمالية، حيث أرادت الجماعة إقامة علاقات خاصة مع بلدان شمال إفريقيا الثلاثة والتي كانت عند إنشاء الجماعة في روما 1957م حديثة الاستقلال كتونس والمغرب أو تناضل من أجل الاستقلال كالجزائر لذا نجد أن السياسة الفرنسية قد أثرت على مواقف أوربا اتجاه بلدان المغرب العربي الثلاثة.

- **السياسة المتوسطية الشاملة**: كانت العلاقات الجزائرية الأوربية حتى عام 1972 م علاقات اقتصادية تجارية إلى غاية قمة باريس أكتوبر عام 1972 م التي نوقشت فيها فكرة صياغة سياسة متوسطية شاملة وتم بالفعل إبرام عدة اتفاقيات بين الجماعة الأوربية وبين بلدان المغرب العربي وبالرغم من الصعوبات التي واجهتها الجماعة الأوربية تم إبرام اتفاقيات تعاون مع الدول المغاربية الثلاثة :الجزائر تونس المغرب. (الإبراهيمي 1998، ص. 391).

- **ندوة الأمن والتعاون في أوروبا:** عقد هذا المؤتمر في باريس في نوفمبر 1990 م وخرج المؤتمر بثلاث سياقات: الأمن , البعد الاقتصادي , البعد السياسي والإنساني , ليبدأ العمل به في 1993 م على أن يتم إنشاء لجنة تحضيرية خاصة بذلك وبالرغم من فشل مبادرة الأمن والتعاون في المتوسط إلا أنها شكلت إطار لتشكيل رؤية متوسطية أوسع لقضايا هامة تم التطرق لها في إعلان برشلونة 1995 م فيما بعد. (baghzouz, 2002, p.285).

- **حوار خمسة + خمسة (5+5):** تعود فكرة اجتماع بلدان المتوسط الأوربية والمغاربية إلى فترة الثمانينات ذلك أن الرئيس الفرنسي "فرانسوا ميتران" اقترح خلال زيارته للمغرب سنة 1983 م عقد اجتماع يضم أربع دول أوروبية متوسطية وخمس دول مغاربية وهذه الندوة التي كانت مقترح عقدها وفق صيغة (4+5) أصبحت بعد فترة تعرف بصيغة (5+5) أي مجموعة العشرة بعدما انضمت إليها مالطة ولقد دخلت جزئيا حيز التنفيذ أثناء الملتقى المنعقد في مرسيليا في 17 فيفري 1987 م تحت عنوان حقائق وأفاق العلاقات بين البلدان الأوربية للبحر المتوسط الغربي والبلدان المغاربية المرتبطة باتفاقيات مع المجموعة الاقتصادية الأوربية. (baghzouz, 2002, p.285).

الشكل 1: تطور مشاريع الشراكة الأوربية الجزائرية خارج المحروقات 1994/ الوحدة: مليون دينار 2000

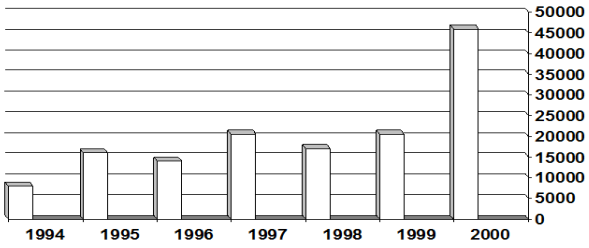

المصدر: Commission Européenne, Rapport et annuel de programmer, MEDA 2000

- **ندوة برشلونة:** الشراكة الأورومتوسطية أو عملية برشلونة أو يوروميد بالإنجليزية EUROMED، عام1995من خلال مؤتمر برشلونة الأورومتوسطي والذي اقترحته إسبانيا ونظمها الاتحاد الأوروبي لتعزيز علاقاته مع البلدان المطلة على البحر المتوسط ،كما اقترح عديد السياسات من بينها الأمن والاستقرار في منطقة البحر المتوسط، تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان،

وبادرت الجزائر إلى بدء مفاوضاتها مع الإتحاد الأوروبي في جوان 1996، من أجل إبرام اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، وقد عرفت المفاوضات مسيرة طويلة (12 جولة) للوصول إلى اتفاق بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، وهذا بعد سلسلة من الجولات، وفي النهاية، تم الوصول إلى اتفاق نهائي في 2002/04/22، وقد دخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005. (Riadh bouriche , L'Algérie et la sécurité en Méditerranée , Le quotidien d'Oran du 14/02/2008)

- **الآلية الجديدة للحوار:** وبدء من عام 2014، حلّت آلية الجوار الأوروبية (ENI) محل الأداة الأوروبية للجوار (ENPI) تشمل فترة تشغيل البرنامج أيني حتى عام 2020 ويسعى إلى توفير الإطار والحصول على

الجزء الأكبر من التمويل للعلاقات بين الإتحاد الأوروبي والدول الشريكة في إطار تجدد سياسة الجوار الأوروبي، إلى جانب البرامج الثنائية والمتعددة الأقطار.

(الإلية الأوربية للحوار، مركز معلومات الجوار الاوربي
.http://www.enpicbcmed.eu/ar/enicbcmed-2014-2020/the-european-neighbourhood-instrument*(consulté le29/05/2019)*).

الخريطة 2: البلدان المعنية بالية الجوار الاوربية

المصدر: مركز معلومات الجوار الأوروبي http://www.enpicbcmed.eu/ar/enicbcmed-2014-2020/the-european-neighbourhood-instrument

هذه الخريطة تبين البلدان المستفيدة باللون الخضر الغامق من الآلية الأوروبية للجوار التي تسعى من خلالها إلى تحقيق مزيد من التقدم في العلاقات والأهداف بحيث تعكس الاحتياجات والاعتبارات الحقيقية التي ظهرت على مر السنين، وتؤكد اللائحة التنظيمية المتعلقة بإنشاء الآلية الأوروبية للجوار على أنه ينبغي تقديم الدعم لتنفيذ المبادرات السياسية التي تصوغ سياسة الجوار الأوروبية، بما في ذلك الشراكة مع الجزائر.

2. الآثار الاقتصادية والأمنية لاتفاق الشراكة الأوربية على الجزائر:

بما أن هذه الدراسة ركزت على الجانبين الاقتصادي والأمني في اتفاقيات الشراكة سنحاول من خلال هذا المحور رصد الفرص ايجابية وأثار سلبية، فيما يخص الجانبين: فاتفاقيات التكامل تمنح الإطار المناسب لنمو وتوسع الدول، وفيما يلي أهم الآثار التي يمكن أن يحدثها اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على الاقتصاد الجزائري:

أ- **الآثار الاقتصادية:** يعتمد اتفاق الشراكة في مضمونه أساسا على إقامة منطقة تجارة حرة بحدود 2020 مما يؤدي كما هو معروف إلى تفكيك الرسوم الجمركية على المبادلات التجارية من الطرفين.

-**على الميزانية العامة للدولة** : حيث يؤدي تفكيك الرسوم الجمركية إلى حرمان الجزائر من إيرادات جمركية معتبرة من شأنها أن تمارس ضغطا على توازن المالية العمومية وهذا من خلال التخفيض في الإيرادات الجمركية التي تساهم بحصة هامة في مجموع إيرادات الدولة. (زايد 2006 ،ص 216).

الجدول 1: يوضح قوائم السلع والمنتجات المتفق عليها بشان التفكيك الجمركي

القائمة	وتيرة الإلغاء	نوع المنتج	نسبة الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوربي
01	إلغاء فوري	المواد الأولية في حدود 1.1 مليار دولار	%23
02	سنتين بعد توقيع الاتفاقية ودخولها حيز التنفيذ تمتد الى 5 سنوات أي 20%	المنتجات نصف المصنعة في حدود 1.2 مليار دولار	26%
03	يتم إلغاء الحقوق الجمركية بعد سنتين تمتد إلى 10 سنوات أي 10%	المنتجات التامة الصنع أو النهائية في حدود 2.3 مليار دولار	50%

المصدر:. Revue Mutations (CACI) .accord d'association -européen N°39 JAN,2002 P 22

ومن الآثار الأخرى التي يمكن أن تؤثر على الإيرادات الجمركية الخسارة الناجمة عن اثر تحويل التجارة والناتجة عن انتقال الواردات من الدولة غير العضو والتي تتمتع بدرجة عالية من الكفاءة في إنتاج هذه السلع إلى دولة عضو غير كفؤ في إنتاج هذه السلع وبالتالي يمكن لأثر تحويل التجارة أن يضاعف من حجم الخسارة الجباية، طالما أن السلع التي كانت تقتنى من دول أخرى غير أعضاء في الشراكة ستصبح تأتي من أوروبا وهي معفاة من كل الرسوم. (نويري 2000،ص. 122).

-**على الصناعة المحلية** : يعتبر القطاع الصناعي أكثر القطاعات الاقتصادية تأثرا بدخول اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ والتي تنص على تحرير الطرفين لمبادلاتهما التجارية الخاصة بالمنتجات الصناعية بصورة كاملة في إطار منطقة التبادلل المزمع الانضمام إليها من قبل الجزائر والتي هي خاصة بالمنتجات المصنعة، وهو ما يعني فتح الأسواق الجزائرية أمام المنتجات المصنعة الأوروبية وما يترتب عن ذلك من منافسة خارجية قد تؤثر تأثيرا كبيرا على الصناعات الجزائرية.

نشير هنا أن الوضعية الحالية للمؤسسات الجزائرية في معظمها لا تستجيب الشروط المنافسة، فهي كانت دائما تعمل في ظل الحماية والدعم التي تمنحه الدولة واستفادت من عدة برامج تأهيل، إلا أنها في الغالب لازالت لم تخرج بعد من الدائرة التي تسمح لها بالاستمرار في محيط أكثر تنافسية.

الآثار على المبادلات التجارية: يعتبر الاتحاد الأوروبي أول شريك اقتصادي للجزائر باعتباره أول متعامل تجاري لها كما تبينه الإحصائيات الخاصة بالتجارة الخارجية. حيث تشير هذه الأخيرة أن أكثر من % 50 من التبادل التجاري (الصادرات + الواردات) يتم معه، فهي تصدر له ما بين 50 % و 65 % من إجمالي صادراتها وتستورد منه مابين 55 % و60 % من إجمالي وارداتها، وترتكز هذه المعاملات بالأساس على ثلاث بلدان أوروبية وهي ايطاليا، فرنسا واسبانيا، ففي سنة 2004 مثلا استوردت هذه الدول مجتمعة 35 % من إجمالي الصادرات الجزائرية، في الوقت الذي استوردت فيه الجزائر من هذه الدول الثلاثة 36 % من إجمالي واردتها المقدرة بـ199 مليار دولار. (بن منصور 2003 ، ص 12).

وانطلاقا من المعطيات السابقة يمكن أن نشير إلا أن عملية التفكيك الجمركي سوف يؤدي إلى منح ميزة تفضيلية للصناعات الأوروبية وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية عليها ثم إلغائها نهائيا بعد إنشاء منطقة التبادل الحر، وهذا ما يؤدي إلى حدوث ضغطا على الميزان التجاري بسبب زيادة الواردات من السلع الصناعية الوافدة من أوروبا، وبالمقابل لن تستفيد الجزائر من أي مزايا تفضيلية على صادراتها.

ب. الآثار الأمنية:

يسعى الإتحاد الأوروبي إلى احتواء ظاهرة التهديد الأمني كتدفق المهاجرين والإرهاب الدولي، نظرا للمشاكل التي ترافق هذه الظاهرة، وينطلق الإتحاد الأوروبي في حله لهذه الإشكالية من مسلمة مفادها أن التفاوت الاجتماعي والاقتصادي ، هي عوامل ومسببات ساهمت في تفاقم الظاهرة.

-**مسألة الهجرة**: ينظر الإتحاد الأوروبي إلى ظاهرة تدفق المهاجرين من دول الضفة الجنوبية على أنها مصدر كل المخاطر وتشكل تهديدا للأمن الأوروبي، وهذا في الوقت الذي نجد بأن أحد أهم أهداف الشراكة الأورو متوسطية هو إقامة حوار بين الثقافات والحضارات وتبادل التجارب والخبرات وتوطيد العلاقة بين المجتمعات المدنية في المنطقة وهذا الهدف لن يتحقق إلا ضمان حرية تنقل الأشخاص بين ضفتي المتوسط. (baghzouz, 2002, p.285).

الخريطة 3: ممرات المهاجرين غير الشرعيين

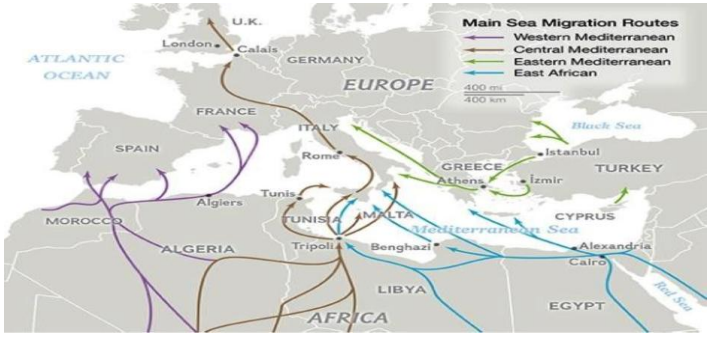

المصدر: https://media.ifrc.org/global-review-on-migration/ar/المرفق-3-اتجاهات-الهجرة-وقدرة-المجتمعات

ولمحاصرة هذه الظاهرة لا بد من وضع إستراتيجية متكاملة تتمحور حول بناء شراكة اقتصادية من خلال إقامة منطقة للتبادل الحر وتقديم إعانات مالية للجنوب، وهذا من شأنه أن يقلص الهوة والتفاوت في مجال التنمية بين ضفتي المتوسط التي تدفع الشباب في الجنوب للهجرة نحو الشمال.(ساسي، 2008، ص.18).

وينتج عن ذلك انتشار ظواهر خطيرة كالجريمة المنظمة تجارة المخدرات والتطرف الديني والعرقي وهو ما يؤدي إلى خلق حالات من اللااسقرار واللاأمن والتوترات، وذلك عن طريق خلق مناصب شغل دائمة بتوجيه وتشجيع الاستثمارات الأجنبية وخاصة الأوروبية منها، المنطقة البحر الأبيض المتوسط فضاء مشتركا للاستقرار والأمن والسلم، ويمكن توضيح ذلك من الشكل التالي: (العايب 2006 ص160).

الشكل 1: الشراكة من اجل مكافحة التهديدات الأمنية

المصدر: ساسي جمال ،مصادر التهديد الجديدة للأمن في المتوسط ، ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، جامعة قسنطينة،29 -30 أفريل 2008.

من خلال تحليل الشكل السابق يتبين وجود نية حقيقية للشراكة الجزائرية الأوربية في مجال مكافحة التهديدات الجديدة تختصر الكثير من الوقت والجهد في ما يخص القضاء على كل أشكال التهديدات التي تهدد استقرار ووجود الدول.(kerdoun 2002, p325.).

- **مسألة الإرهاب**: صنف الإتحاد الأوروبي ظاهرة الإرهاب في خانة التحديات الأمنية الكبرى بعد نهاية الحرب الباردة، وإذا كانت هذه الظاهرة قديمة إلا أنها برزت أكثر مع نهاية عقد الثمانيات وبداية عقد التسعينات للقرن الماضي، ويشكل انسحاب الإتحاد السوفيتي من أفغانستان منعرجا في انتشار واستفحال ظاهرة الإرهاب فمع عودة أفواج المتطوعين الذين شاركوا في الحرب ضد الخطر الأحمر، إلى بلدانهم الأصلية قاموا بتأسيس العديد من الجماعات المسلحة السرية، والتي كانت تحض بدعم خارجي من منظمات ودول إسلامية. (Tlemçani, 1999, p65.).

وهذه العناصر كان لديها من التجربة والخبرة نظرا لاحتكاكها بالكثير من الجماعات أثناء تواجدها في أفغانستان، ما يجعلها تشكل تهديدا حقيقيا للأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وهذه الحركات المتطرفة الآتية من الجنوب كان هدفها الأول هو الإطاحة بأنظمة الحكم في بلدانها، وعندما عجزت في تحقيق ذلك غيرت من إستراتيجيتها وأصبحت تستهدف مصالح الدول الغربية بحجة أن هذه الأخيرة تساند وتدعم الأنظمة السياسة الفاسدة في الكثير من دول الجنوب.(kerdoun 2002, p326).

وهكذا عرفت العديد من العواصم الغربية اعتداءات وتفجيرات خلفت خسائر بشرية ومادية معتبرة، ويتعلق الأمر بتفجيرات باريس، واشنطن، ولندن، ومدريد، واستغلت الحركات المتطرفة الظروف الصعبة التي تمر بها دول الجنوب من فقر، حرمان، ولا عدالة في توزيع الدخل والثروة، وعدم احترام حقوق الإنسان لزعزعة استقرار هذه الدول، حيث أنتقل مصطلح الإرهاب من الإطار القومي الضيق إلى إطار أكثر شمولية وعابر للأوطان. (الفيلالي 2006، ص.680) .

3. السيناريوهات المستقبلية للعلاقات الجزائرية الأوروبية :

يعرف التخطيط المستقبلي أو السيناريو في أبسط صورة على أنه : وصف لوضع مستقبلي ممكن الحدوث عند توافر شروط معينة وهو مجموعة من الافتراضات لأوضاع مستقبلية محتملة الوقوع في ظل معطيات معينة، تنبؤ مشروط يركز على حركة المتغيرات الرئيسية ودورها في تشكيل صورة المستقبل حيث يبدأ

التنبؤ بمجموعة الافتراضات المحددة مسبقا حول المستقبل ويمكن أيضا تعريفه على أنه وصف للحالة المستقبلية يتضمن كيفية الوصول إلى هذه الحالة مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل الحالية والممكنة للحالة المدروسة والسيناريوهات ثلاث أنواع حسب تحديد العالم م.جوديه m.godet . (سعداوي 2016 .ص.54) .

- ✓ سيناريو متفائل يعبر عن الأمل في مسار تطور الظاهرة محل البحث.
- ✓ سيناريو متشائم ويكون في حالة عدم ملائمة الظروف والاتجاه إلى حالة صعبة.
- ✓ سيناريو مرجعي يعبر عن الوضع الأكثر احتمالا لتطور الظاهرة محل البحث.

أ- سيناريو متفائل:

يقدم هذا السيناريو نظرة إيجابية و تفاؤلية جدا حول مستقبل الشراكة الجزائرية الأوربية، عن طريق توقع حدوث تطورات إيجابية، بحيث يقوم السيناريو على فكرة التنمية المشتركة، القائمة على تضامن وتداخل المصالح ما بين الإتحاد الأوروبي والجزائر.

يتحقق هذا السيناريو في حال توصلت الدول الأوروبية بالاتفاق المشترك إلى إيجاد مصادر تمويل إضافية، لمشاريع الإتحاد، مما يؤدي إلى رفع التحفظات حول مستقبل المشروع المضي نحو الأمام لتحقيق الأهداف المرجوة منذ مسار برشلونة، و تجاوز مرحلة الوعود الناقصة بالمساعدات المالية، بحيث أن التمويل لم يصبح إشكالية معيقة لرغبة و جهود التعاون والشراكة .

حيث نتصور من خلال هذا السيناريو وجود إرادة فعلية وحقيقية لدى لدى الطرفين و تمكنهم من إيجاد صيغة للتنسيق والتشاور وكذا توحيد الرأي في اتخاذ القرارات وتطبيقها مما يدفع بالشراكة نحو الأمام ويعمل على تحسن طبيعة العلاقة التي تربط الجزائر بأوربا، بمعنى تصبح العلاقة تشاركيه تقوم على المساواة بين الأطراف في الحقوق و الواجبات. (سعداوي 2016 .ص.54).

أما ما يخص الجانب الأمني تعد مسألة حرية تنقل الأفراد من القضايا التي تلعب دورا هاما في نجاح المشروع، فالجزائري بأمل من الفضاء الأوربي تحقيق تسهيلات لتنقله نحو الضفة الأخرى، ستكتمل حريته عن طريق التوصل إلى تخفيض الإجراءات القنصلية ووضع حد للمعاناة المستمرة التي تفرضها السفارات الأوروبية أمام المعنيين بالسفر والتنقل، وتساعد هذه التسهيلات في إجراءات السفر نحو القارة العجوز في وضع حدا لمسلسل الهجرة الغير شرعية، كون هذه الظاهرة أتعبت الدول الجنوبية كما أتعبت دول الشمال التي تعاني وفودا مكثفة يصعب استقطابها من المهاجرين.

إن الشراكة الجزائرية الأوربية ومن خلال التصورات السابقة الذكر تستطيع أن تحدث تحولات هامة في طبيعة العلاقات البينية بين الطرفين على حد سواء، خاصة بعد التحول في الخطاب والدور الأوروبي بضرورة الشراكة التي تفرضها عوامل التاريخ والجغرافيا المشتركة و من أجل مستقبل مشترك، يسوده الأمن و الاستقرار.

إن سيناريو النجاح المحتمل لمستقبل الشراكة الجزائرية الأوربية ورغم إمكانية حدوثه فانه في الوقت الراهن بعيد عن واقع الأوضاع في المنطقة، فهو يعبر عن حلم يصعب تحقيقه في الواقع، إلا أنه يبقى الأمل حي في حدوث معجزة أصحابها دول و شعوب المنطقة.

ب- سيناريو متشائم:

يعبر هذا السيناريو عن فشل مشاريع الشراكة الجزائرية الأوربية حيث يقدم نظرة سلبية وتشاؤمية وهو نقيض الأول ويكون في حالة عدم ملائمة الظروف والاتجاه إلى حالة صعبة، مبني أساسا على توقع تعطل مسار الشراكة الجزائرية الأوربية أو انهيارها، إن هذا السيناريو يقوم على جملة من الافتراضات و التصورات التي تعاكس سيناريو نجاح المشروع و هي التالية:

- ✓ إن أول ما يصطدم به مشروع الشراكة منذ بدايته و يشكل خطرا على تجسيده، يتعلق بمعطى عدد الدول المشاركة و المشكلة للإتحاد، فكيف يمكن الجمع بين 42 إرادة حول تحقيق مشروع ملموس، إن هذا الأمر حسب البعض يعد مستحيلا،
- ✓ احتمال أن الدول الأعضاء في مبادرة مسار برشلونة، مازالت تعيش في ظل العلاقة القديمة التي تطبع الشراكة منذ بدايتها، بحيث يبادر الإتحاد الأوروبي بتقديم الاقتراحات، في حين يبقى الطرف الجنوبي- في هذه الحالة الجزائر- تابعا لقراراته.
- ✓ إن نقص الإرادة الفعلية من الطرف الأوربي ساهم في عجز مسار الشراكة بحيث مازالت الدول الأوروبية تعد بالمساعدات و دعم التنمية في الجنوب، دون تقديم مساعدات فعلية و حقيقية، إلا ما اقتصر على المشاريع الأمنية المتعلقة بالتهديدات والتي تشكل خطرا مباشرا عليها.
- ✓ مازالت إرادة الجزائر هزيلة يطبعها الخمول في المبادرة بإصلاحات هيكلية و جذرية تسمح لها برفع مستواها التنموي، كما تماطل هذه الأخيرة عن تجسيد مختلف الإصلاحات الاقتصادية والأمنية.

انطلاقا من هذا كله، فاحتمالات الفشل ترتبط بعراقيل كبيرة متعلقة بالمشروع ذاته وبالظروف التي تحيط بنشأته، الأمر الذي من شأنه أن يجعل من مشروع الشراكة الذي وصف بالطموح، مجرد حلم، إن سيناريو الفشل المتصور للشراكة الجزائرية الأوربية، من خلال إخفاق مشروع الشراكة الاورومتوسطية ، يعتبر سيناريو تشاؤمي وسلبي إلى درجة بعيدة، من حيث استبعد وجود تحسينات في الأوضاع التي قد تعرفها المنطقة مما يجعل من مستقبل وأفاق جهود التعاون عبارة عن أمل يصعب تحقيقه.

ج- سيناريو مرجعي:

- ✓ يعبر عن الوضع الأكثر احتمالا لتطور الظاهرة محل البحث باستمرارية الأوضاع على ما هي عليه، مع حدوث تغيرات نسبية إيجابية كانت أم سلبية في مسار الشراكة من خلال ما تقترحه المبادرة الجديدة " مسار برشلونة" و هذا من خلال الاعتبارات المحتملة التالية:
- ✓ ستبقى الجزائر وأوربا تعيش مابين الإرادة والرغبة في تحقيق الأهداف المشتركة وقلة للتنسيق والتشاور و انعدام وحدة الرأي و القرارات مما يؤثر على تطبيق المشاريع على أرض الواقع، و هذا الأمر يؤكده استمرار علاقة تبعية الجزائر لإرادة دول أوربا. (العايب 2006،ص.172).
- ✓ أن الأمر الوحيد الذي يمكنه إنقاذ المبادرة هو عن طريق تشجيع و تعديد المشاريع شبه الإقليمية التي تعمل عمل على جمع عدد مصغر من الدول العازمة بثبات على المضي قدما إلى أبعد حد و بأسرع وتيرة، مما يخدم المشاريع ذات الهندسة المتغيرة ، التي تشكل ثمرة إرادة مشتركة بخصوص مسألة الاستثمارات في منطقة الحوض المتوسط.

- ✓ تبقى شبكات الهجرة السرية و الإرهاب و الجريمة المنظمة، تهددت أمن و استقرار المتوسط في انتظار معالجة الأسباب الفعلية التي تقف وراءها، حيث أوكل للدول الأوروبية سن قوانين الحد من الظواهر المهددة للأمن المتوسطي، و كلف دول الجنوب بلعب دور الشرطي الحامي للحدود، مما حول علاقة التبعية إلى علاقة أمر و مأمور في إطار شراكة المقصود منها أصلا ابناء مشروع شراكة متوسطية.

إن التصورات السابقة قدمت صورة حول طبيعة و مستقبل العلاقات الجزائرية الأوربية، بحيث يبقى للولايات المتحدة الأمريكية مكانة و دور في منطقة المتوسط، كما يبقى الإتحاد الأوروبي في حالة البحث المستمر على توسيع نطاق هذا الدور و العمل على جعله أكثر فعالية، و يجعل من أمن المتوسط مسألة مشتركة تعنى بها كل الأطراف الدولية، المطلة على ضفافه، أو البعيدة عنها،الأمر الذي يبقى العلاقات ما بين الدول المتوسطية يشوبها الشك و التردد الدائم و المستمر، و تبعية الجنوب للشمال. (لعلو،1997، ص. 159-162) .

إن الإصرار الأوروبي على وضع العلاقات الجزائرية الأوربية على سكة مسار برشلونة يؤكد على استمرارية جوانب إعلان برشلونة، معنى أهمية العمل المشترك وفق المسارات الثلاث المعروفة السياسي والأمني، الاقتصادي و المالي، الاجتماعي و الثقافي، كما يؤكد على أهمية الوحدة بالنسبة للطرف الأوروبي، بمعنى وحدة القرار السياسي، عكس ما يعرفه الطرف الجنوبي للشراكة من تشتت.

إن هذا السيناريو يدفعنا إلى القول أن الطريق مازال طويلا أمام الشراكة الجزائرية الأوربية، و أن استمرار حالة أللاستقرار و اللاامن في المتوسط، قد يؤدي بالمنطقة إلى الانفجار الحتمي، الذي تعتبر ظاهرة الهجرة السرية، الإرهاب و الجريمة المنظمة، من أهم مؤشراته، إن تحقيق السلام الدائم، يبقى رهينا بتحقيق التكامل و التوافق بين المشاريع المطروحة و الحقل التطبيقي لها.

من خلال تحليلنا لمختلف السيناريوهات يمكن توضيح إمكانيات حدوثها من خلال الاعتماد على المؤشرات التي تناولناها في كل سيناريو في الجدول التالي.

الجدول 2: يوضح السيناريوهات في الدراسة والسيناريو الاوفر حدوثا

نوع السيناريو	توصيف السيناريو	نسبة حدوثه في حالة الدراسة
سيناريو متفائل	يعبر عن الأمل في مسار تطور الظاهرة محل البحث	10 % بسبب اللااستقرار في الجزائر على الأقل على المدى المتوسط
سيناريو متشائم	يعبر عن حالة عدم ملائمة الظروف والاتجاه الى حالة صعبة	10 % وهذا بسبب حرص الاتحاد الأوربي على حل الملف ا الأمني
سيناريو مرجعي	يعبر عن الوضع الأكثر احتمالا لتطور الظاهرة محل البحث	80%وهذا بفضل اقتراح مشروع الآلية الأوربية للجوار

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتمادا على المرجع: جمال زهران (1999): الدراسات المستقبلية اتجاهات حديثة في علم السياسة، اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، القاهرة، ص 110.

تبين من خلال عرض الثلاث سيناريوهات السابقة أن السيناريو المرجعي المعبر على استمرار الوضع القائم، الأقرب إلى الواقع من السيناريوهين الذين سبقاه،كون هذا السيناريو يقوم على تحليل واقعي يجمع بين

إبداء التفاؤل تجاه المشاريع القابلة لتحقيق والتي لا ينقصها سوى توحيد الجهود و وجود الإرادة النابعة من الرغبة الحقة في تجسيدها، و استبعاد ما يصعب تحقيقه.

تحليل النتائج:

عرضت هذه الدراسة مراحل التعاون الجزائري الأوربي، انطلاقا من نشأة الفكرة المتوسطية إلى غاية البحث في آفاقها المستقبلية، من خلال وضع سيناريوهات، وفق التصورات المحتملة بين الطرفين، ولقد خلصت الدراسة إلى مجموعة نتائج نحاول تحليلها في النقاط الأساسية على النحو التالي:

يقتضي الدخول في الشراكة مع الإتحاد الأوروبي تكييف الاقتصاد الوطني مع متطلبات اقتصاد السوق، وذلك بإعادة النظر في الهياكل والتشريعات والقوانين ومقاربتها مع الدول المحتمل التعامل معها في إطار الاستثمارات المباشرة. وعلى هذا الأساس، أصدرت الجزائر جملة من التشريعات تتعلق بتشجيع الاستثمار، وذلك بمنح امتيازات وضمانات تؤدي إلى جلب المستثمر الأجنبي، وهذا إن على مستوى الاتفاقيات الثنائية التي وقعتها الجزائر مع بعض الدول (فرنسا، إيطاليا، رومانيا، إسبانيا) أو على مستوى اتفاقية الشراكة الموقعة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي .

أن العلاقات الجزائرية الأوربية هي علاقات تعاونية في شتى المجالات ولكن بشكل كبير في الجانبين الاقتصادي والأمني وقد تجسدت هده العلاقات فيما يعرف بالشراكة الأورو جزائرية التي جاءت بعد مراحل طويلة قطعتها العلاقات الأوروبية الجزائرية، إلا أنها في شكلها الحالي تعبر بدرجة أكثر على نوع من هيمنة الدول الأوروبية .

أن للأمن أهمية بالغة و إستراتيجية وتواجد الأسطول السادس الأمريكي في حوض المتوسط، يعبر عن استحالة معالجة قضايا الأمن في أي المنطقة دون أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية طرفا فيها سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة الأمر الذي أثر سلبا على المبادرات الأوروبية في المنطقة المتوسط، خاصة المرتبطة منها بالأمن.

إن الجمود الذي عرفه مسار الشراكة يعكس عدم قدرة الهياكل الموجودة على مواجهة التحديات الجديدة للمنطقة، مما يستلزم إيجاد مشاريع جديدة لاستيعاب هذه التحولات، و إلا أدت وضعية الركود إلى انهيار التجربة المتوسطية ، التي أثرت على طبيعة الشراكة.

إن صيغ التعاون التي تطرحها أوربا كمبادات تأكد أن هناك إستراتجية أوروبية وفق التحديات الجديدة والموقع الاستراتيجي للجزائر، وهذا رغبة من أوربا في تبني سياسة أمنية جديدة في المتوسط، مما يؤكد الفرضية المطروحة للدراسة، والتي ترى أن العمق الجيوستراتيجي للجزائر يشكل الدافع الاساسي لاهتمام الطرف الاوربي بالشراكة معها وتحيينها وفق التحديات الأمنية الجديدة.

خاتمة:

من خلال تحليل موضوع العلاقات الجزائرية الأوربية منذ نشأتها كمبادرات تعاون وفق التصور التقليدي إلى غاية عرض آفاقها كشراكة وفق منظور حديث يأخذ بعين الاعتبار التغيرات في النسق الدولي، ركزنا

على الجانبين الاقتصادي والأمني لأهميتهما الكبيرة، كما عملت الدراسة على إبراز أهمية الجزائر كدولة محورية وذات أهمية جيواقتصادية و أمنية.

وأخر ما نختم به دراستنا مجموعة اقتراحات على شكل توصيات للطرف الجزائري والتي نأمل من خلالها أن تعمل للتخفيف من سلبيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على الاقتصاد الوطني، وبرغم من عدم تبلور نتائج إيجابية مما كان متوقع من هذه الشراكة من خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2019 ، إلا أن الخلل ليس في الشراكة، بل هو في الاقتصاد الجزائري الذي يجب على السلطات الجزائرية اتخاذ إجراءات تجعل منه مواكبا لتحديات البيئة الجديدة من اجل إنجاح هذه الشراكة و منها:

- ✓ تنمية و تطوير القطاع ألفلاحي ومنها دعم الإصلاحات في القطاع ألفلاحي من خلال تدعيم برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحة، وهو ما سيساهم في التخفيض من قيمة الفاتورة الغذائية وترقية الصادرات خارج المحروقات.
- ✓ إعادة النظر في السياسة الصناعية الحالية بالاعتماد على دراسات المحيط الصناعي والتنافسي بتحديد النشاطات التنافسية التي تكون فيها للجزائر قدرة تنافسية اكبر وتمكنها من تحقيق اكبر حصة في الأسواق الدولية.
- ✓ إصلاح النظام الجمركي الوطني باعتباره الجهاز المخول لحماية الاقتصاد الوطني من المخاطر الخارجية من خلال اعتماد المعايير الدولية في التسيير وكذا عصرنه الإدارة الجمركية.
- ✓ استكشاف الأسواق الخارجية وذلك بإحضار الدعم المالي واللوجيستي والإعلامي و التأطير الفني عند مشاركتها في التظاهرات والمعارض الدولية.
- ✓ على الجزائر تحقيق الاستقرار السياسي والأمني، وهذا راجع لبروز تحديات جديدة والمتمثلة في التهديدات الأمنية الجديدة.

-قائمة المراجع:

1. Baghzouz, a. (2002).le partenariat de sécurité dans le cadre du processus de barcelone , Communication présentée au colloque international sur la mondialisation et sécurité , organisé par le conseil de la nation, alger.
2. Bouriche ,r.(2008). L'Algérie et la sécurité en Méditerranée , Le quotidien d'Oran du 14/02/2008.
3. Kerdoun,a.(2002). « Enjeux de l'environnement et défis sécuritaires en Mediterranée ». Communication présentée au colloque international sur la mondialisation et sécurité organisé par le conseil de la nation, Alger.
4. Tlemcani,r.(1999). Etat, bazar et globalisation, , Alger : édition el hikma.
5. الإبراهيمي،ع.أ. (1998).المغرب العربي في مفترق الطرق. بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية.
6. الالية الاوربية للحوار، مركز معلومات الجوار الاوربي. -http://www.enpicbcmed.eu/ar/enicbcmed-2014 (consulté le29/05/2019)2020/the-european-neighbourhood-instrument
7. بن منصور،ل.(2004) الشراكة الأجنبية ود ورها في تمويل قطاع المحروقات في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة .

8. خضر،ب. (1993). أوربا والوطن العربي، الشراكة والجوار،(ترجمة يوسف عبد الله).بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية.
9. زايد، م. (2006).انعكاسات التفكيك الجمركي على الاقتصاد الوطني في ضل الشراكة الاوروجزائرية،مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة،جامعة الجزائر، عدد16، 2006 .
10. سامي، ج.(2008). مصادر التهديد الجديدة للأمن في المتوسط ، ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي الجزائر و الأمن في المتوسط واقع وآفاق، جامعة قسنطينة،الجزائر.
سعداوي،م.ج.(2016). بناء السيناريو في ضوء الدراسات المستقبلية،(مذكرة ماجستير، كلية الفنون التطبيقية، جامعة دمياط).
11. العايب،خ.أ.(2006). المنافسة الأمريكية- الأوروبية في منطقة المتوسط وإنعكاساتها على الأمن الإقليمي العربي،(أطروحة دكتوراه دولة، قسم العلوم السياسة والعلاقات الدولية جامعة الجزائر).
12. الفيلالي ،ف.أ.(2006).الجزائر و قضايا الأمن في المتوسط : الواقع و الآفاق ، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية للبحوث و التوثيق.
13. لعلو،ف. أ، (1997).المشروع ألمغاربي والشراكة الاوروومغاربية.الدار البيضاء: دار توبقال للنشر.
14. نويري،س.(2000). النظام القانوني لعقود المؤسسات العمومية الاقتصادية في الجزائر.الجزائر: دار النهضة العربية.